العدد ٩١ | عليك بالصدق ولو أنهُ أحرقك الصدق بنار الوعيد | السنة الثانية

صاحب امتيازها ومديرها المسؤول
بندلي الياس مشحور

بدل الاشتراك
في سوريا ١٠٠ غرش
في الخارج ١٢٠ غرشاً

العنوان البرقي : القدس : بيت المقدس
صندوق البريد ٣٦٤
سجلت في دائرة البريد

بيت المقدس

BEYT - UL - MAKDES

JERUSALEM

جريدة سياسية ادبية
تصدر مرتين في الاسبوع
تأسست سنة ١٩٠٨ موقتاً

المراسلات
لا ترد الرسائل الى اصحابها
نشرت او لم تنشر

الاعلانات
تخابر الادارة بشأنها

القدس في ١٨ نيسان سنة ١٩٢١ ✻ الاثنين ✻ وفي ١٠ شعبان الهجري سنة ١٣٣٩

بيان الى الشعب الفلسطيني الكريم

اقدم لك ايها الشعب الفلسطيني العربي المبارك تحياتي وتمنياتي بايام اعيادك المقبلة راجياً من فضله سبحانه وتعالى ان تكون اياماً سعيدة مباركة محفوفة بالمسرة والسلام · وانني وان كنت واثقاً من حسن نية مواطني الكرام وسلامة طويتهم فباسم الوطنية ارجو كل وطني ان يجنح الى الهدوء والسكينة جاعلاً جل اعتماده على الحكومة البريطانية العظمى التي اشتهرت بالعدل ورغبتها في راحة الاهلين والمحافظة على حقوقهم وانالتهم رغائبهم المشروعة فانها لا تخيب آمال الشعب لان ارادة الشعب من ارادة الله · والله اسأل ان يهدينا سبيل الرشاد والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

رئيس المؤتمر الفلسطيني العربي
موسى كاظم الحسيني

التيمس وصكوك الانتداب

لقد كانت التيمس حتى الان موالية للصهيونيين محبذة فكرة انشاء الوطن القومي الا انها في الايام الاخيرة جارت جريدة « المورننغ بوست » في الرأي لما رأت الحكومة البريطانية تريد ان تستأثر بالبت في صكوك الانتداب بدون ان تعرضها على البرلمان · وقد قرأنا في عدد التيمس الصادر في ٢٤ اذار مقالاً عن مسألة الانتدابات حملت فيه التيمس على الحكومة ومما جاء في ذلك المقال قولها :

ينبغي على الحكومة ان تخرج من وراء الستار وتعرض هذه الصكوك على البرلمان ان النفقات التي تستلزمها الانتدابات يطلب من الشعب البريطاني دفعها بدون موافقته · وهناك امور اخرى تنجم عن الانتدابات وتستوجب البحث · فالانتدابات يختلف الواحد منها عن الاخر · فان صك الانتداب للعراق يتضمن تصريحاً بتمهيد السبيل امام العراق ليكون حكومة مستقلة واما الانتداب لفلسطين فانه لا يؤدي الى الاستقلال بل تقوم حقوق بريطانيا العظمى كدولة مسيطرة مقام هذا الاستقلال · والظاهر ان هذه الحقوق ستكون ابدية لا نهاية لها · ونذكر بهذه المناسبة ما قاله الكولونل امري عن فلسطين مساء الثلاثاء (في ٢٢ آذار) وهو « ان فلسطين معدة لان تتحد اتحاداً متيناً بالامبراطورية البريطانية » · تلك مسألة فيها نظر لانها مخالفة لقاعدة الانتداب · وقد زعم الدكتور ويزمن الذي ترأس اجتماع الثلاثاء ان الشعب البريطاني ينبغي عليه ان يدفع نفقات فلسطين لما سيكون لبريطانيا من المصالح العظيمة في المحافظة على فلسطين · وقوله هذا يمس مبادئ جمعية الامم · لقد كنا حتى الان من المساعدين للحركة الصهيونية غير ان زعماءها يضلون ضلالاً عظيماً عند ما يحاولون اقناع الشعب البريطاني بان ينفق على حامية فلسطين لان في تلك الحامية حمى لقنال السويس · واننا وان قبلنا بشغف الكولونل امري (١) « بجمال فلسطين الطبيعي » فاننا لا نقبل بحجة الزعماء الصهيونيين بان حماية مصر والقنال في المستقبل ستكون افضل على سواحل بحر الجليل · فاذا طلب المستر تشرشل عند عودته من الشرق الادنى ان يدفع الشعب البريطاني مبالغ عظيمة لقاء مصالح حربية وهمية يمكننا ان نحصل عليها باحتلالنا بلاد الانتداب فانه يطعن جمعية الامم في صميم فؤادها · فالصهيونيون لا يسعهم ان يسلكوا سبيلين في آن واحد اي ان يبحثوا عن وطن قومي لهم تحت رعاية جمعية الامم ويصروا في الوقت عينه على ان يكون « وطنهم » على جانب حصن بريطاني · ان الامبراطورية البريطانية لا تحتاج الى حصون تكون لها في فلسطين او العراق والقنال تمكن حمايته كما في الماضي · وينبغي ان تقاس الوجهة العسكرية في النفقات اللازمة لبلاد الانتداب بفوائدها الحقيقية وباحتياجات البلاد والشعب الذي ينتفع بتلك الاحتياجات · واذا فعلنا بعكس ذلك نخدع الشعب البريطاني ونخون جمعية الامم التي انشئت لتوطيد السلام في العالم لا لانشاء حصون ومتاريس زائدة لامبراطوريتنا بطريقة الغش والغدر · فالافضل اذاً ان تعرض هذه المسائل على البرلمان للنظر فيها في اقرب وقت لان النصوص الواردة في صكوك الانتداب والقائلة بان هذه الصكوك لا يمكن تعديلها بالتالي بدون موافقة جمعية الامم تستلزم ان لا يبت في الامر بدون موافقة المجلسين واطلاعهما · واننا على يقين ان البرلمان عند ما يبحث في المسألة سيصر على ان يكون له حق في ان يعرض عليه تقرير سنوي لان البرلمان في الموقف الحالي يطلب منه ان يوافق على صرف ثمانية وعشرين مليون ليرة سنوياً في حين ان البيان عن صرف هذا المبلغ سيعرض على جمعية الامم ولا يكون للبرلمان الحق في ان يعلم ماذا جرى بمال الامة

« ١ » ان تحرير تصريح بلفور كان بمساعدة الكولونل إمري

الانتداب بريطاني ولكن الادارة يهودية

نشرت جريدة « المورننغ بوست » مقالاً لمتشرع كبير حلل فيه شروط الانتداب البريطاني لفلسطين فرأينا ان نعرب اهم ما جاء فيه · قال الكاتب المتشرع :

جاء في البند الاول من صك الانتداب « ان حكومة صاحب الجلالة البريطانية لها الحق في استخدام سلطة الحكومة المسيطرة ما خلا السلطة التي تحددها

نصوص هذا الصك » فيتضح من هذا البند ان الحكومة المنتدبة بما لها من سلطة الحكومة المسيطرة ستراقب ادارة البلاد وتكون في الحقيقة هي الادارة . غير ان البنود التالية تجعل فرقاً بين الحكومة المنتدبة والادارة

ويتضح منها ان ادارة البلاد (وان كانت مسؤولية القيام بنصوص صك الانتداب تقع على الحكومة المنتدبة) ستكون بين ايدٍ أخرى . والبنود التالية تبين من هو ذلك الذي يستخدم السلطة بدون تحمل المسؤولية

الوطن القومي اليهودي

وفي البند الثاني « ان الحكومة المنتدبة تكون مسؤولة عن جعل البلاد في احوال سياسية ادارية اقتصادية تحقق انشاء الوطن القومي اليهودي وترقية قواعد الحكم الذاتي والمحافظة ايضاً على حقوق جميع اهل فلسطين المدنية والدينية بدون تمييز بين العناصر والاديان » فالجمهور لا يدرك في الوقت الحاضر ما هو العبء الذي يلقيه هذا البند على عاتق بريطانيا العظمى . انه يلزم بريطانيا بان تضع نظامات تضمن الوصول الى المقاصد المذكوره في هذا البند . وينبغي على الحكومة المنتدبة بموجب الماده الثالثة « ان تنشط الى اوسع درجات الحكم الذاتي وفقاً للحالة العامة » . وقد ابدت جريدة « جويش كرونكل » استياءها من نصوص صك الانتداب فاذا كان هذا الاستياء حقيقياً فان محرر الجريدة يكون قد بالغ في تصور ما سيحصل عليه اليهود من الامتيازات لان الشعب الوحيد الذي ينال فائدة مباشرة في صك الانتداب هو الشعب اليهودي . ويقول البند الرابع بوجوب « الاعتراف بوكالة يهودية لائقة لنصح ادارة فلسطين والاشتراك معها في الامور الاقتصادية والاجتماعية التي لها علاقة بانشاء الوطن القومي اليهودي والشعب اليهودي في فلسطين . . .

وان الجمعية الصهيونية يعترف بها كتلك الوكالة طالما يكون نظامها وتكوينها في نظر الحكومة المنتدبة لائقاً . وهذه الوكالة تسعى بمشاورة حكومة صاحب الجلالة البريطانية للحصول على مساعدة جميع اليهود الراغبين في العمل على انشاء الوطن القومي اليهودي » فيلاحظ في هذا البند ان الادارة يشار اليها كأنها غير الحكومة المنتدبة ويفهم ان السلطة الادارية سيكون معظمها ان لم يكن كلها بين ايدي الحركة الصهيونية او جمعية يهودية اخرى

وفي البند الخامس تلقى المسؤولية على الحكومة المنتدبة لا على الادارة « في امر الاهتمام بان لا يتخلى عن قسم من ارض فلسطين او يؤجر او يوضع بوجه من الوجوه تحت اشراف حكومة اي دولة اجنبية » فهذا البند يلزم بريطانيا العظمى بان تضمن سلامة فلسطين . وليس هناك شرط يخول بريطانيا الحق في ان تقاضي شعباً آخر غير شعبها القيام بما يعرض من النفقات الطائلة . وعلى الادارة « ان تمهد سبيل الهجرة الصهيونية وان تساعد اليهود على الحلول بكثرة بالبلاد (البند السادس) وعليها ان تضع قانوناً يسهل على اليهود الحصول على الجنسية الفلسطينية (البند السابع) والامتياز الذي يحصل عليه اليهود بصك الانتداب يزيد وضوحاً في البند الحادي عشر الذي بعد ان يصرح بان الادارة ينبغي عليها ان تتخذ كل التدابير اللازمة لصيانة مصالح الاهلين جرياً مع تقدم البلاد وان تضع قانوناً للاراضي مناسباً لاحتياجات البلاد يقول بان الادارة تستطيع ان تتفق مع الوكالة اليهودية المذكورة في البند الرابع على القيام بالمشاريع العامة بشروط موافقة عادلة وعلى تحسين مرافق البلاد الطبيعية طالما لا تقوم الادارة نفسها بهذه المشاريع مباشرة

العلاقات الاجنبية

ان مراقبة علاقات فلسطين بالخارج منوطة بالحكومة المنتدبة (البند ١٢) بالادارة ومسؤولية المحافظة على الاماكن المقدسة والعمارات والمواقع الدينية ملقاة على الحكومة المنتدبة التي تكون مسؤولة عن كل امر له علاقة بهذا الصدد امام جمعية الامم (البند ١٣) وعلى الحكومة المنتدبة ان تضمن حرية المعتقدات وممارسة انواع العبادة على ان لا يخل ذلك بالنظام والراحة العمومية ومقتضيات الادب . ويقول البند الخامس عشر : « لا يُخرج احد من فلسطين بحجة معتقده » . على ان الفرق الكائن بين نصي البند الخامس عشر والسادس عشر يجعل مجالاً للاستفهام عما اذا كان لا يخرج احد من فلسطين بحجة عنصره

والبند السابع عشر يسمح للادارة ان تنشئ قوة متطوعة لحفظ الامن والدفاع عن البلاد ويكون ذلك تحت مراقبة الحكومة المنتدبة . والظاهر ان الخيار قد ترك للادارة تماماً في اشراك اهل فلسطين او عدم اشراكهم في النفقات الباهظة التي تُستجر اليها بريطانيا العظمى بصفتها حكومة منتدبة لان البند السابع عشر يقول « ان لا شيء في هذا البند يمنع الادارة من الاشتراك في النفقات التي يوجبها بقاء القوة التي تبقيها الحكومة المنتدبة في فلسطين

لا فائدة للحكومة المنتدبة

ولكي يتضح ان الانتداب لا يأتي بريطانيا بفائدة خاصة فالبند الثامن عشر يقول انه ينبغي على الحكومة المنتدبة ان تعنى بان لا يكون فرق بين تبعة اية حكومة من الحكومات المشتركة في جمعية الامم وبين تبعة الحكومة المنتدبة او اية حكومة اجنبية في ما يتعلق بالرسوم والتجارة والملاحة والصناعة والحرف ومعالجة السفن والطيارات

وثمة لاذلال بريطانيا كحكومة منتدبة فان البند الرابع والعشرين يقول « ان الحكومة المنتدبة ينبغي عليها ان تقدم لجمعية الامم تقريراً سنوياً عما تكون قد اجرته في تلك السنة للقيام بشروط الانتداب » ويقول البند السادس والعشرون انه لا يمكن ادخال تعديل على شروط الانتداب بدون موافقة جمعية الامم . وعند نهاية الانتداب تُعنى جمعية الامم بان تضمن « قيام حكومة فلسطين بكل التعهدات المالية التي تكون ادارة فلسطين قد تعهدت بها شرعاً مدة الانتداب » . (البند ٢٧) فهذا البند قد جعل فرقاً بين الحكومة المنتدبة والادارة الفلسطينية لانه يلزم حكومة فلسطين المقبلة بان تقوم بالتعهدات المالية التي تكون ادارة فلسطين قد تعهدت بها ولا يشترط القيام بتعهدات الحكومة المنتدبة

فيتضح من التحليل الوارد اعلاه ان بريطانيا اذا لم يتدخل البرلمان في الامر واصبح صك الانتداب معمولاً به تستجر الى واجبات ثقيلة بدون ان يكون لها الحق في ان تتمتع بفوائد اكثر مما يتمتع به العالم اجمع فان مركز بريطانيا سيكون في الحقيقة مركز عامل او وصي وعليه ان يقدم حساباً لجمعية الامم التي تعينه . غير انه ليس له الحق الذي للاوصياء في استرداد ما ينفقونه على القاصرين من اموالهم الخاصة

رأينا وجوب ارسال الوفد

لا يسعنا بعد الوقوف على هذا التحليل الا ان نسائل انفسنا عن الاسباب التي حملت الحكومة البريطانية على ان تكفر بنفسها وبمصالحها في فلسطين حباً بنجاح اليهود وان تضحي اموالها على مذبح اطماعهم .

اننا نعتقد ان صك الانتداب هذا لم تضعه الحكومة البريطانية بل وضعه مفكرو اليهود لما يمنحه لليهود من الحقوق والامتيازات ، او ان الوزارة البريطانية قد وضعته على وجه يرضي اعضاءها اليهود الذين انصرفوا عن المصالح البريطانية الى مصالح قومهم

ومما لا ريب فيه ان صك الانتداب لفلسطين سيعرض على البرلمان البريطاني على اثر حملات الصحف الانكليزية ولا شبهة في انه سيطرأ عليه تغيير كبير لان البرلمان ليس اكثر اعضائه من اليهود كما هي الحال في الوزارة فهو لذلك سيدخل على صك الانتداب تعديلاً يجعله موافقاً للمصالح البريطانية شاءت الوزارة ام أبت ومن هذا يتضح لنا ضرورة ارسال وفد الى

لندرا يمثل الفلسطينيين وينبه ارأي العام البريطاني الى ما يهضمه صك الانتداب من حقوقهم ويبين له ضرر الوطن القومي اليهودي في بلادٍ مأهولة بقومٍ ليسوا كما يعتقد اهل الغرب عَلَى الحالة الفطرية بل بقوم أَخذ من المدنية بنصيب وفيه كل استعداد للتقدم الذي ترغبه اوروبا لاهل الشرق (!) . ان مثل هذا الوفد ينبغي ارساله سريعاً لان البرلمان البريطاني اذا ادخل عَلَى الصك تعديلاً يضمن مصالح بريطانيا فلن ينتبه الى مصالح الفلسطينيين اذا لم يجد من يذكره بذلك. وكذلك جمعية الامم التي انشئت لحماية الشعوب الضعيفة . فان اعضاءها اذا وجدوا من ينبههم الى خطر الوطن القومي اليهودي ويعلمهم بوجود أمة حية في هذه البلاد تهضم حقوقها بما يمنح لليهود من الحقوق يدخلون هم ايضاً عَلَى صك الانتداب تعديلاً موافقاً لروح العدل اذا كانت لا تزال للعدل اعلام مرفوعة في الغرب. وعَلَى كلٍ فلا يضيع حق يطالب به صاحبه

بين الحليفتين
والمصلحة الصهيونية

نشرت جريدة « الديلي تلغراف » مقالة لمكاتبها السياسي عن رحلة المستر تشرشل الى الشرق الادنى قال فيها الكاتب ان دوائر باريس ترقب حركات المستر تشرشل في رحلته هذه باهتمام عظيم ان لم يكن بالقلق

ثم حاول الكاتب تسكين روع تلك الدوائر قائلاً : يجدر باصدقائنا الفرنسويين ان يوقنوا ان مصالحهم وعواطفهم لا تغفل مهما كان التدبير الذي يتم عليه الاتفاق فيما بعد. واخذ يبرهن عَلَى ذلك بحوادث كانت مزمعة ان تقع عَلَى حدود سوريا فحال عمال بريطانيا عَلَى زعمه دون وقوعها ومنها ان الامير عبد الله كان ينذر بالشر ايضا فحيل دون شره .

قرأنا ما كتبته الجريدة الانكليزية وحاولنا ان نطبقه عَلَى ما جرى مذ قدم بلادنا المستر تشرشل فلم نستطع الى ذلك سبيلا فاننا راينا المستر تشرشل يستدعي الامير عبد الله ويوليه بالاتفاق مع الحكومة المحلية ادارة بلاد عبر الاردن المجاورة لمنطقة النفوذ الفرنساوي مع علمه بان الامير كان ذا آراء معادية لفرنسا . وقد دعانا ذلك الى التساؤل عما اذا كانت الحكومة البريطانية قد غيرت مبدأها اوهو الامير الذي فعل ذلك . اما الحكومة البريطانية فلا نظنها تعدل عما كانت ولا تصرح به رسمياً من مودتها لحليفتها التي شاطرتها الضراء والسراء في الحرب الطاحنة وعاهدتها عَلَى الولاء الدائم والعمل معاً عَلَى توطيد السلام في العالم . فلا بدّ اذا ان يكون الامير عبد الله هو الذي غيَّر مبدأه وعدل عن عدائه لفرنسا لقاء توليه ادارة عبر الاردن لانه وَعد (كما قال مراسل التيمس) بان لا يستخدم تلك البلاد كمركز لمهاجمة الفرنسويين وقد ذكرنا في العددين السابقين ما في تولية الامير هذه البلاد من الفائدة للسياسة الصهيونية لانها تساعد عَلَى تخفيف نفقات الحامية الفلسطينية التي ضج منها البريطانيون وكادت توجد للصهيونيين عثرة لم يكونوا يتوقعونها في سبيل آمالهم

ولا ريب في ان مكاتب «الديلي تلغراف» رجل صهيوني لانه انما قدّم مقدمته التي ذكرناها اعلاه ليمتن عَلَى الفرنسويين باخلاص بريطانيا لحليفتها وصدق نيتها ويتطرق اخيراً الى الغاية الحقيقية التي بعث من اجلها برسالته الى تلك الجريدة . فانه ذكر في نهاية رسالته ان عمال الحكومة البريطانية في فلسطين يحظرون عَلَى الصحف خوض المباحث ونشر الاقوال المكدرة التي تمس عواطف الفرنسويين في حين ان صحف دمشق وبيروت تحمل حملات منكرة عَلَى الصهيونية وحماتها من البريطانيين ولا يحاكم احد من ناشري تلك المثالب

فالكاتب اذاً يهمه ان تمسك صحف سوريا عن الخوض المسألة في الصهيونية. وقد فاته ان السياسة الصهيونية ليست سياسة حكومة حتى تسوغ له تلك المقابلة التي ذكرها . وغاب عنه ان بريطانيا وفرنسا لا يمكنهما ان يمنعا الصحف المحلية من ابداء رايها في ما يتم في البلاد فان ابداء الراي لا سيما في بلاد الانتداب حق من حقوق الشعب المقدسة . ومسألة انشاء الوطن القومي اليهودي في فلسطين من المسائل التي شغلت العالم أجمع فكيف لا تهم اهل سوريا وهم لم ينسوا انهم قضوا مع اهل فلسطين حياة سياسية واحدة مدة اجيال وان القطرين ليسا غير قطر واحد شاءت مصالح السياسة ان تفصل بينهما؟ ان فرنسا لا تستطيع ان تمنع اهل سوريا من التوجع عَلَى ما اصاب اخوانهم بالامس وان يرثوا لحالة أمة انتابتها البلايا وستفضي بها الحال الى النزوح قسراً عن بلادٍ تضم رفات اجدادها واعزّ آثارها بسعي الصهيونيين وحماتهم .

الامير عبد الله
في نظر الصهيونيين

قالت «بالستين ويكلي» في الثامن من هذا الشهر :

لا تزال التفاصيل تنفصل عما قرره المستر تشرشل بشان عبر الاردن . وقد نمى الينا ان الحكومة البريطانية وجدت الامير عبد الله هناك فعزمت عَلَى ان تحيط راسه بهالة وتعترف بسلطته هناك وان مركزه سيكون في السلط بدلا من عمان وان الموظفين السياسيين ورجال الجندرمة سيظلون في مراكزهم . ومن المحتمل ان يكون الكاونل لورنس قد رحل الى عبر الاردن ليقف عَلَى آراء المشايخ في هذه التسوية . فهل ثبت عندنا ان للامير نفوذاً كافياً للقيام بما عهد اليه او انا سنضطر الى مدّه بالذهب وربما بالفولاذ . فاذا كان الامر كذلك فسوف تعرض لنا مشاكل مع الفرنسويين . ان المسيو دي كه كان في القدس ولا شك انه عرض قضيته بحزم وشدة . لقد كان يشاع منذ اشهر ان عبد الله (كذا) كان يتأهب لمناوشة الفرنسويين. ومن المحتمل اننا سنلقي عَلَى انفسنا مسؤولية حسن مسلكه تجاه الفرنسويين فتنشأ عن ذلك علاقات بين فلسطين الكائنة في هذه الجهة من الاردن وفلسطين الكائنة في تلك الجهة منه . فهل يُفصل بين هذين القسمين فصلاً نهائياً ويُضرب كل منهما اعظم ضربة اقتصادية سياسية ؟ ان جعل عبر الاردن حكومة منفصلة يعد بدعة تشبه تصوُّر الرسام لان فلسطين بدون عبر الاردن تكون قطراً مشوَّهاً .

تلك هي الاسباب التي تدعونا الى التشاؤم من مشروع عبد الله هذا . ان هذا المشروع تجربة لا بد ان تفشل اذا كان يقصد جعلها تسوية نهائية . واما اذا كانت وسيلة وقتية فمن المحتمل ان تنجح غير انه من الممكن ان تؤدي الى قلاقل تربي عَلَى ما فيها من الفائدة . فاننا بعد مدة غير طويلة سنضطر الى تحمل المسؤولية عن عبر الاردن مباشرة . اننا ندرك مصاعبنا مع الممول البريطاني (بسبب نفقات فلسطين) غير ان الممول البريطاني لن يخفّ حمله بمشروع عبد الله ولا يحسن بنا ان نذر الرماد في عينيه . فاننا اما في فلسطين او لسنا فيها فاذا كنا فيها فينبغي علينا ان نفعل ما يجب عَلَى حاكم فلسطين فعله

[بيت المقدس] ان اقوال هذه الجريدة الواقفة ولا شك عَلَى دخائل السياسة تثبت ما قلناه سابقاً وهو ان تولية الامير عبد الله عبر الاردن لم تكن الا حيلة موقتة يقصد منها تخفيض نفقات الحامية الفلسطينية . وان هذه الحيلة اذا نجحت تخدم الصهيونيين خدمة كبرى لان تخفيض نفقات الحامية الفلسطينية اوازالتها يسكن روع الشعب البريطاني فلا يعود يكترث لما يجري في فلسطين. الا ان الامير لا يلبث طويلاً عَلَى العرش الذي أجلس عليه ما دام الصهيونيون يطالبون بعبر الاردن كقسم من فلسطين

عرضت صكوك الانتداب عَلَى البرلمان البريطاني للنظر فيها وسنذكر ما يتصل بنا من المناقشات التي دارت وقتئذ

في الحرم الشريف

كان يوم الجمعة موعد المناداة بموسم زيارة النبي موسى فاجتمع في ساحات الحرم جمع لا يحصى عدده من اخواننا المسلمين وكان حضرة حاكم القدس حاضراً فطلب الى سعادة رئيس المؤتمر الفلسطيني موسى كاظم باشا الحسيني ان يلقي كلمة في الحاضرين فلبى سعادته الطلب وقال كلمة تشبه كلمته المنشورة في صدر هذا العدد . ولما انتهى سعادته همَّ حضرة الحاكم بالانصراف بعد ان تمنى للمجتمعين عيداً سعيداً فهتف الجمع طالباً ان لا يعين لمنصب الافتاء في الديار القدسية غير فضيلة السيد امين افندي الحسيني شقيق المرحوم الطيب الذكر السيد محمد كامل الحسيني المفتي السابق فوعد حضرة الحاكم الجمهور خيراً

مقابلة مع حاكم القدس

قابلنا يوم السبت سعادة حاكم القدس المستر ستورس فبين لنا انه يودّ من صميم فؤاده ان يقع السلام في دير الروم الارثوذكس قبل حلول عيد الفصح باسبوع وان الحكومة ترى نفسها مضطرة اذا لم يتم ذلك ان تتدخل في الامر وتستخدم نفوذها وتعهد الى غبطة بطريرك الروم باجراء ما يراه موافقاً لخير بالطائفة الارثوذكسية . ووعدنا بتبليغنا القرار الذي اصدرته اللجنة التي عهد اليها النظر في الشؤون الارثوذكسية في القريب العاجل

شعار فلسطين

ارسلت الحكومة الى الصحف تسألها عن رأيها في شعار يرسم على علم فلسطين وعلى طوابع البريد والنقود الفلسطينية وقالت ان بعضهم اقترح ان يكون الشعار غصن زيتون او شجرة نخل او مشعلاً مضيئاً .

ونرى نحن ان افضل شعار لفلسطين اذا كانت ستظل على هذه الحال ويظل تصريح بلفور معمولاً به يكون [جمجمة ميت على عظام بالية] يذكر الفلسطينيين بالموت الذي حكمت به عليهم السياسة

امتحان

لمن يرغب في تعاطي مهنة المحاماه

سيعقد امتحان في دائرة العدلية في ٣ حزيران القادم الساعة الثامنة صباحاً لطالبي تعاطي مهنة المحاماة في فلسطين ولا يقبل لهذا الامتحان الا الحائزين على شهادة من مكتب حقوق معترف به او من اتبع الدروس القانونية في مكتب الحقوق بالاستانة لمدة لا تقل عن سنتين فعلى كل من يرغب اعطاء هذا الامتحان ان يرسل الى مساعد السكرتير القضائي بدائرة العدلية بالقدس طلباً مع رسم قدره ٢٠٠ غرش وذلك قبل اليوم الاول من شهر حزيران ١٩٢١ ويجب عليه ان يرسل شهادته القانونية او الشهادة التي تثبت المدة التي قضاها في مكتب الحقوق بالاستانة

اما مواضيع الامتحان فهي كما ياتي : قانون حكام الصلح . المجلة . قانون الاموال الغير المنقولة . قانون الجزاء . قانون اصول المحاكمات الجزائية . قانون اصول المحاكمات الحقوقية قانون الاجراء . قانون كتابة العدل . قانون التجارة

محاضرة مفيدة

دعا حضرة الفاضل الاستاذ علاء الدين حلاوة رئيس المدرسة الابتدائية في نابلس اولياء التلامذة والقى عليهم محاضرة بين لهم فيها وجوب الاهتمام باولادهم من الوجهة الصحية والاخلاقية والعلمية وافاض في ضرورة الاعتناء بنظافتهم ومساعدة معلمي المدارس على تهذيب ابنائهم وتقويم المعوج من اخلاقهم وقد حضر هذا الاجتماع حضرة الفاضل السيد شريف صبوح مفتش المعارف فأثنى على ما فاه به رئيس المدرسة وشكره مع اخوانه على حسن القيام بالواجب وحث الاهلين على العمل بمضمون هذه المحاضرة وزاد على ذلك ان طلب منهم بذل الجهد والعناية ببناتهم وان لا يكون الاهتمام قاصراً على الاولاد فقط فصادف ما تكلم به حضرة المفتش ورئيس المدرسة استحساناً في نفوس السامعين فشكروا لكليهما اهتمامهما بهذه الامور الحيوية التي لها مساس عظيم في تكوين ابناء وبنات المستقبل وتهيئة نشء صالح يسعى لخدمة فلسطين باجسام صحيحة وعقول سليمة .

وقد وزع بعد انتهاء الحفلة على المجتمعين نشرة اشتملت على ما في المحاضرة بعبارة مسهبة مفيدة وانفض الاجتماع على اثر ذلك والكل عاقد النية على العمل بما في النشرة

واننا نرجو ان يكون هذا العمل مثالا يحتذيه نظار المدارس فيدعون الاهلين الى مضافرتهم على تحسين حال ابنائهم وبناتهم وتعويدهم على المستحسن من الصفات اخذ الله بيدنا الى ما فيه حياة الامة وسدد خطوات القائمين بامر التعليم وكلل مساعيهم بالنجاح انه سميع مجيب

فهمي هاشم



طبعت في مطبعة بيت المقدس